

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

24/06/2014

المجلس الوطني للمنتدى الحقيقة والإنصاف يدعو الى تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

1093612



× ختيرة: أحمد بيضي

أسفرت اشغال المجلس الوطني للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، والمعقد بخنيفرة، يوم 15 يونيو 2014، عن بيان حصلت «الاتحاد الاشتراكي» على نسخة منه، يتضمن عدة نقاط من أهمها أساسا مطالبته بضرورة «متابعة الكشف عن مصير ما تبقى من ضحايا الاختفاء القسري وعن أماكن دفنهم وتحديد هوياتهم مع تمكن عائلاتهم من نتائج الحمض النووي، ومن تسلم رفاتهم»، والإسراع بإعمال كل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على الأرض، وعلى رأسها وضع استراتيجية وطنية للحد من الإفلات من العقاب، وإصلاح منظومة العدالة والسياسات الأمنية وملاءمة القانون الوطني، وخاصة المنظومة الجنائية، مسطرة وقانونا، مع المقضيات الدستورية الجديدة ومع قاعدة أولوية القانون الدولي لحقوق الإنسان، مشددا على أهمية الاعتذار الرسمي العلني للدولة.

المجلس الوطني للمنتدى، في نوريته الثانية، دورة لحسن موتيقي، والتي افتتحها مصطفى المنوري بكلمة توجيحية دعا بالتالي إلى مواصلة الانضمام لاتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، وبارفاق قرار التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والتصريح باعتترف الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأمامية

المعنية بالاختفاء القسري بتلقي وبحث بلاغات الأفراد او بالنيابة عن أفراد يخضعون لولايتها)» وفي ذات السياق ألح المجلس الوطني للمنتدى في بيانه على «مباشرة ملف فئات الضحايا المصنفين «خارج الأجل»، وإيجاد صيغ كفيلة لمعالجتها كما دعا إلى تناول ملف ضحايا أهرمومو وإقرار حقهم في الإنصاف وفق القواعد المؤسسة للعدالة الانتقالية.

وارتباطا بمضمون ذات البيان، دعا المنتدى إلى «تعديل قانون 65 / 00 المتعلق بالتغطية الصحية ليشمل ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تنفيذا لتوصية هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة»، واحترام الحق في التعبير والحق في التظاهر السلمي بصفتها الضامن لتدبير النزاعات على أسس سلمية وديمقراطية، ولم يفته المطالبة بالإفراج النهائي عن معتقلي 6 ابريل، وكافة المعتقلين السياسيين، ورفع مختلف أشكال القمع والتضييق على الحريات الديمقراطية ببلادنا.

وعلى مستوى آخر، طالب مجلس المنتدى بفتح حوار مسؤول إشرافي من أجل وضع الآلية الوطنية المستقلة للوقاية من التعذيب وفق مقاضيات البروتوكول الاختياري ذي الصلة، ووضع أرشيف هيئة الإنصاف والمصالحة رهن إشارة المختصين والعموم، معلنا «تمسيه لقرارات المكتب التنفيذي بإنشاء آلية الحماية من الاختفاء القسري ومرافقة ضحاياها ونوي حقوقهم، والية جبر الضرر ولجنة الذاكرة ومرصد الحكامة الأمنية».

كما سجل المجلس الوطني للمنتدى «مصادقة المغرب على مشروع القرار الأممي الذي ينص على حرية المعتقد والتدين»، ثم «الإعلان عن تقديم

مشروع قانون إصلاح القضاء العسكري»، إلى جانب «تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمشروع قانون خاص بالمجلس الوطني، يتضمن بتوفا تتعلق باللجنة الوطنية للوقاية من التعذيب»، واستجابة هذا المجلس الوطني ل «مطلب المنتدى بتشكيل لجنة خاصة بمتابعة ملف الانتهاكات الجسيمة»، وصدر ميثاق وطني محين حول حقوق الإنسان بالمغرب، والذي يراها مجلس المنتدى رافعة حقوقية لتوحيد الجهود والمهام بين مكونات الصف الحقوقي الوطني، كما لم المغربية لإشغالها ونجاح اشغال اجتماع مكتبها.

من جهة أخرى، أعلن المنتدى من خنيفرة عن رفضه المطلق ل «رهن الأوضاع الصعبة لضحايا التقلبات السياسية الحكومية وغير الحكومية»، ولكافة أشكال تدبير الخلافات السياسية والفكرية بواسطة العنف من أي جهة كانت، نظرا لما عناه المغرب، ولدى عقود، من «التدبير العنيف للنزاعات السياسية وكان من نتائج ذلك الألف من الضحايا»، ورأى مجلس المنتدى، أن القتل والعدايات له استعماله لا يمكنه إلا أن يقوض كافة الطموحات الديمقراطية، رافضا بقوة العودة لما وصفه ب «المقاربة الأمنية العنيفة في مواجهة استثناء الجريمة والتي تذكر بسنوات الرصاص»، كما جدد رفضه القاطع ل «كل الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان، والتي منها أساسا التضييق على حرية التعبير والتظاهر السلمي واعتقال النشطاء الحقوقيين والاجتماعيين، كما لعدم تفعيل عد من المقضيات الدستورية والانتفاف على بعضها.



متابعات

معركة حقوق الإنسان في المغرب وقداسة «إعلان الحقيقة»

مصطفى خلال



قدم السيد اندريس اليرمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا شجاعا امام أعضاء البرلمان ورئيس الحكومة، يستحق عليه التنويه والتعبير عن

الأطفال بأن هذا البلد ما يزال فيه أشخاص مخلصون للحقيقة مهما كان الوضع الخاص الذي هو لهم. لقد تحدث السيد اليرمي تحقوقي وليس كتوظيف من موظفي الدولة. أكد أن هناك مسؤولية لا تحتل النسيب في حرمان مواطنين من الحياة، أحدهما من مدينة اسفي هو كمال العمازي. والثاني من اسفا هو رشيد الشين. وللعلم فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب مؤسسة رسمية وليس جمعية حقوقية، عينت رئيسه وكاتبه العام أعلى سلطة في البلاد واسماها على الإطلاق وهو ما يعني أن هذا الإقرار لا يحتل - بقوة ومرربة الذي منح هذا التعيين من جهة، ويالغفر إلى التاريخ الشخصي لمسؤولي المجلس - اللبس أو أي صنف من أصناف التأويل. والحقيقة المرتبطة بمسؤولية السلطات الحكومية في القضاء على حياة مواطنين أيا كانت جنسيتها، حتى ولو لم يكونا من جنسية مغربية، كما أعلنها السيد رئيس المجلس أمام نواب البرلمان وأمام رئيس الحكومة، ووزير العدل، إنما هي صرخة قوية موجهة بالدرجة الأولى إلى كل من يحمل على عاتقه

مسؤولية حماية حياة الناس في كل الظروف. غير أن هناك إشارة صريحة للذين يتحملون مسؤولية التحقيق ومسؤولية الحرص على العدل بمعناه الضميري المرتبط بوزارة العدل بما تتضمنه من أجهزة هي وحدها المؤهلة لإعلان الحقيقة والوصول إليها ما دامت تتوفر على كل الإمكانيات التي تساعدها على الكشف عن هذه الحقيقة التي وصل إليها رئيس المجلس بالرغم أن إمكانيات هذا المجلس ليست هي ذاتها إمكانيات أجهزة العدل. وهذا هو وجه التنويه الذي يستحقه المجلس لاعتبارين جد هامين: أولهما كما قلنا شجاعته في إعلان الحقيقة أمام الرايين الوطني والدولي وفي قلب المؤسسة التشريعية التي لا تتحمل وظيفة التشريع فقط بل وأيضا وظيفة المراقبة ولثانيهما نجاحه في الوصول إلى الحقيقة بالرغم من تواضع إمكانياته، فإذا كان يسهل على الحكومة وعلى العدل وحتى على البرلمان أن يشكك في ما تنشره الصحافة من أخبار، فهل يمكن التشكيك في مجلس مزدهر أعضاؤه، وعلى رأسهم رئيس المجلس، من العبث في القول والحكم، على الأقل من النواحي المبدئية والخلفية والمبدئية. ذلك أنه لا مارب للمجلس، حزبية وسياسية وقوية... وعلى ذكر المارب السياسية، فإنه يحق لنا التساؤل فيما إذا لم تكن صرخة المجلس تسائل الجميع، تسائل الهيئات الحزبية والنقابية، والفاعلين المدنيين. بل إننا نعتقد أنها تسائل الضمير الجمعي ككل، وعلى رأس هذا الضمير، ضمير الملقين أيا كانت اختياراتهم. ذلك أن الحق في الحياة هو أول حق على الإطلاق. ولم يكن عبثا أن يجعل منه فلاسفة الأنوار وهم أول من أسس لفلسفة حقوق الإنسان في الأرض، أقدس حق من حقوق «الشخص»، وليس فقط حقا من «حقوق الإنسان». ونحن نضيف أن أقدس المقدسات في هذا

الشان المخصوص هو «إعلان الحقيقة» كما هي بشجاعة وجرأة مهما كانت المخاطر والحقيبات... وترتبط في تصورنا قداسة «إعلان الحقيقة» كما هي، قداسة الحرية. وهي فصل آخر تضمنته صرخة رئيس المجلس الحقوقي، حرية الإنسان في أن يعبر عن رأيه حرا طلبا ضمن القوانين والضوابط المتفق عليها داخل المجموعة الوطنية والمتعارف عليها عالميا، وحرية في تأسيس التنظيمات التي يراها ترمي مصالحه، وطموحاته، ومستلزمات تعايشه مع الآخرين، وحرية في التظاهر السلمي الذي تضبطه ذات القوانين، وحرية صحافته أيا كان شكلها ومضمونها، حزبية كانت أو مستقلة، مكتوبة أو مسموعة أو مرتبة.

لقد عاش المغرب ما أطلق عليه الحقوقيون المغاربة «سنوات الرصاص» طيلة حقبة مظلمة من تاريخه. كان من علامات هذه الحقبة الاختطاف ومارسة التعذيب والإخفاء القسري والنفي والاعتقال السياسي والمحاکمات الصورية. وإذا كانت هذه الحقبة قد راحت بكل ماسيها الاجتماعية، رغم أن آثار هذه الماسي ما تزال تحتل فضاء الوعي وترايطفي حواشي الذكريات الأليمة الديمة ومرعبات فإن المجلس لم يصمت عن الدعوة مجددا إلى الوقاية من التعذيب، والدعوة إلى أن المحاكمة العادلة ما تزالان مطلبين ملحاين للحقوقيين وللمجتمع المغربي ككل، وهو ما عبر عنهما المجلس بكامل الوضوح. ومع كل هذه الشجاعة التي تحسب لصالح المجلس، تبقى هناك خلاصة هامة مستخلصة من خطاب رئيسه، وهي أن معركته الحقوقية ما يزال ينتظرها الكثير، والمؤكد أنها ليست معركته لوحده. إنها معركة قاسية، معركة الجميع بدون أي استثناء.



رُحْل بميدلت يحتجون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

● نبارك أمرو

21/06/2014

دخل عشرات الرُحْل منذ نهاية الأسبوع المنصرم في اعتصام أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، احتجاجا على ما أسموه محاولة طردهم من أراضي الرعي وتدعيم خيمهم من لدن السلطات المحلية بمنطقة أكلمام أزكزا التابعة إداريا للتفوذ التراي بقيادة إيتزر للمرة الثانية بميدلت يوم الجمعة الماضية. وأكد المحتجون في لقاء مع "التجديد"، أن السلطات المحلية أقدمت خلال اليوم ذاته على تسليم 82 شخصا قرارا للجماعة النيابية لمشيختي أيت رحو وعلي وأيت باسو، بتوفير التجديد على نسخة منه. يؤكد أن الأشخاص المعنيين ليسوا من ذوي الحقوق، وهو ما يكشف -حسب نص القرار- أن وجود هؤلاء الرُحْل يعتبر اعتداء على الأرض الجماعية السلالية المسماة أكلمام سيدي علي تداوت تبرشانت. وأكد زايد تقرايوت عضو جمعية إرحالين في تصريح لـ "التجديد"، أن بعض الجهات السياسية تستغل هذا الملف لأغراض انتخابية، متهما أحد الفاعلين السياسيين بمحاربة من لا يستجيبون لأجندته السياسية، خاصة أن بعض الرُحْل المحتجين من مواليد المنطقة المتنازع عليها، حسب عقود إزدياد تؤكد انتماءهم.



الرشيديّة رؤية مشتركة للتطبيق القضائي لمدونة الأسرة 3103/16

الرأي والاسترشاد بالتجارب الجيدة وتمكين
المهن القضائية من الأدوات والآليات الكفيلة
بالمساعدة في تحسين التطبيق القضائي
للمدونة.

وأضافت أنه في سياق البحث عن استشراف
أفاق التطبيق السليم لمدونة الأسرة يتعين
تكاثف جهود مختلف الفاعلين من أجل إيجاد
الحلول الملائمة لتطبيقها بما يتوافق مع غايتها
الأساسية المتمثلة في خدمة الأسرة والمجتمع
وحقوق الأطفال، مؤكدة ضرورة البحث عن
معيقات التطبيق السليم لهذه المدونة سواء
كانت نابعة من النص القانوني أو البيئة التي
يخاطبها هذا النص أو بمدى الوعي بخصوصها
وفهمها بشكل يتلاءم وروح التطور المجتمعي.

← نظمت جمعية «عدالة من أجل الحق
في محاكمة عادلة»، يوم الجمعة الماضي
بالرشيديّة، ورشة حول «التطبيق القضائي
لمدونة الأسرة»، بمشاركة حقوقيين وقضاة
ومحامين وعدول ومساعدين اجتماعيين.

وقالت رئيسة الجمعية جميلة السيوري،
خلال هذا اللقاء، المنظم بالتنسيق مع اللجنة
الجهوية لحقوق الإنسان للرشيديّة - ووزارات،
إن الهدف من هذه الورشة هو بلورة رؤية
مشتركة من أجل تطبيق مقتضيات مدونة
الأسرة تطبيقاً سليماً وتعزيز قدرات العاملين
بالمؤسسات التي يرتبط عملها بشكل مباشر
أو غير مباشر بموضوع التطبيق القضائي
لمدونة الأسرة من خلال النقاش وتبادل



منظمات حقوقية ونقابات قلقة من التراجع الحقوقي في ظل حكومة ابن كيران



♦ رضوان البلدي 3/11/13

لم تحف منظمات حقوقية ونقابات وجمعيات من المجتمع المدني، في نداء لها قلقتها مما أسعته به الترجمات تعرفها حقوق الإنسان بالمغرب منذ مجيء الحكومة الحالية، وخاصة في ما يتعلق بحرية التعبير وحقوق النساء وحرية الصحافة إضافة إلى قمع التظاهرات السلمية وكافة أشكال التعبير والأجحاج السلمية.

الهيئات الحقوقية والنقابات وجمعيات المجتمع المدني المشاركة في فعاليات الندوة الوطنية والدولية الإعدادية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، والتي امتدت لثلاث أيام واختتمت السبت الماضي، أقرت أن نجاح الإسهام للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان يتطلب توفير بيئة سلمية لحقوق الإنسان، حيث طالبت في ندائها كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والندوة الوزارية لحقوق الإنسان ومؤسسة أجيال الراعون لهذا المنتدى على الاستجابة لطالب المجتمع المدني، والتي تضمنها في اتخاذ كل الإجراءات من أجل المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الخاص بإلغاء عقوبة الإعدام.

كما طالبت الهيئات نفسها في ندائها باتخاذ إجراءات فورية لعائدة الحكوميين بالإعدام بتحويل عقوبة الإعدام إلى عقوبة بدنية، إضافة إلى مطالبتها بوضع إجراءات ضمانية لوضع حد للتعذيب والاستعمال القوي للقوة.

ولم تتوقف مطالب الهيئات المشاركة عند هذا الحد، فقد طالبت كذلك بوقف الهجمات المنهجية لربط الحكومة على الكنسيات الدستورية وإقتحام حقوق النساء، بالإخراج القوي لهيئة المناقشة ومواجهة كافة أشكال التمييز، إضافة إلى مطالبتها للحكومة بإخراج قانون معارضة العنف ضد النساء مع مراجعة كل التشريعات والتوانين للأمنها مع مبدأ المساواة.



الإعلان عن نتائج المباراة الجهوية الأولى لنوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالتانويات التأهيلية بجهة طنجة تطوان

النوادي الفائزة في المباراة الجهوية الأولى لنوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالتانويات التأهيلية بالجهة، ومنح شواهد تقديرية لكل النوادي المشاركة في المباراة. وذلك في بداية الموسم الدراسي المقبل 2014 - 2015، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين.

يذكر أنه، في إطار تفعيل الشراكة بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين والجهة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة تطوان، وتنفيذا لبرنامج العمل السنوي المشترك، تم تنظيم المباراة الجهوية الأولى لنوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالتانويات التأهيلية بالجهة خلال الموسم الدراسي 2013 - 2014.

وتهدف هذه المباراة إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وإشاعتها وترسيخها لدى الناشئة من خلال تلمين الأدوار الطلائعية للنوادي كآلية للتربية والتشعنة على القيم الكونية.

أعلنت اللجنة المشتركة المكلفة بانتقاء الملفات المقدمة في المباراة الجهوية الأولى لنوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالتانويات التأهيلية بجهة طنجة تطوان، عن النوادي الفائزة في هذه المباراة، وذلك في اجتماع عقده بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين.

وقد أسفر اجتماع تقييم الملفات الواردة والبحث فيها على ضوء معايير وشروط حددت سلفا عن النتائج التالية:

لألجائزة الأولى: التانوية التأهيلية محمد السادس، مفرصات (نيابة وزان)
لألجائزة الثانية: التانوية التأهيلية وادي المخازن للتعليم الأصيل، القصر الكبير (نيابة العرائش).

لألجائزة الثالثة: مناصفة بين التانوية التأهيلية عمر بن الخطاب بواوي لو (نيابة تطوان) والتانوية التأهيلية عبد الرحيم بوعبيد بالفنيدق (نيابة المضيق - الفنيدق).

وستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة تطوان حفلا لتتويج

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك بجنيف في نقاش حول المقاولات وحقوق الإنسان

و.م.ع

23.06.2014

17h30

جنيف/23 يونيو 2014/مع/ شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الاثنين بجنيف، في ندوة حول موضوع "المقاولات وحقوق الإنسان"، أحد المواضيع المحورية في برنامج عمل الأمم المتحدة.

وتمحورت النقاشات التي تمت في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حول تقرير قدم بمذا الشأن من قبل المنتدى الأهمي حول المقاولات وحقوق الإنسان، بحضور السيدة هنو علالي، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أبرزت السيدة علالي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعمل من أجل ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في المقاولات باعتبارها مرجعية من أجل بلورة مخطط وطني في هذا المجال.

وأعلنت عن قرب تنظيم منتدى ثان حول موضوع المقاولات وحقوق الإنسان، مبرزة أن المجلس سينشر سلسلة من التوصيات حول فرص العمل المتاحة للأشخاص في وضعية صعبة وحول وضعية العاملات في القطاع الفلاحي.

وأشارت السيدة علالي إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتطلع، علاوة على ذلك، إلى تنظيم أسبوع وطني حول القضاء على ظاهرة تشغيل الأطفال بالمغرب.

ودعت إلى تعبئة هيئات الاستثمار الأجنبية من أجل تضمين المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاقيات التبادل الحر وكذا في عقود الاستثمار. كما دعت، من جهة أخرى، كل الفاعلين المعنيين إلى فتح نقاش حول هذا الموضوع خلال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي سينعقد ما بين 27 و30 نونبر المقبل بمراكش.

وأطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2012 نقاشا متعدد الأطراف حول موضوع المقاولات وحقوق الإنسان وهو مسار توج سنة بعد ذلك ببلورة إستراتيجية حول المناصفة بين الرجل والمرأة ومكافحة التمييز في التشغيل، وفرص العمل المتاحة للأشخاص المعاقين ومحاربة ظاهرة تشغيل الأطفال.

وذكرت أن المجلس قدم أيضا رأيه بشأن مشروع القانون المتعلق بمخادمت البيوت، وأبجز دراسة حول ملاءمة القوانين والسياسات مع معايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة، يضاف إلى ذلك دراستان حول شروط ظروف العاملات في القطاع الزراعي وحول فرص عمل الأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي ما يتعلق بمسؤولية المقاولات، أبرزت السيدة علالي الشراكة التي أرساها المجلس مع التنظيمات المهنية وكذا معالجته كل الشكايات المتعلقة بأنشطة المقاولات.

يذكر أن النقاش داخل منتدى الأمم المتحدة حول المقاولات وحقوق الإنسان، سيتمحور حول عدد من المواضيع من ضمنها ولوج الضحايا إلى الطرق القضائية وغير القضائية، وحالة مناصلي حقوق الإنسان في مواجهة انتهاكات الشركات.

<http://www.menara.ma/ar/2014/06/23/1230007-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B4-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html>



ندوة حول الجهوية الديمقراطية ضمانة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

7/88-11



بني ملال: محمد ر.

نظم النسيج الجمعوي التنموي بإقليم زيلال TADA والائتلاف المدني من أجل جهوية ديمقراطية، وحركة بدائل مواطنة، بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، ندوة جهوية تحت شعار 'الجهوية الديمقراطية ضمانة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، السبت الماضي، بإحد الفنادق بمدينة أفورار، التابعة للمنقوذ الغرابي لإقليم أزبال، في إطار دينامية الائتلاف المدني من أجل جهوية ديمقراطية.

واستحضارا للتراكم، الذي حققته مجموع الفعاليات المدنية الديمقراطية، الحقوقية، حركات الأشخاص في وضعية إعاقة، والحركات النسائية والثقافية على امتداد مسيرتها النضالية، من أجل مجتمع ديمقراطي حديث، وحرصا على إعمال وتاويل ديمقراطي للمقتضيات الدستورية وخاصة منها تلك المؤطرة للجهوية وأبوار المجتمع المدني في السياسات العمومية، وانخراطا في التراكم الذي حققه النقاش العمومي، في كل المبادرات المدنية، حول تقوية أدوار النسيج الجمعوي، في البناء الديمقراطي ومن خلاله قضايا الجهوية.

وخلصت الندوة إلى مجموعة من التوصيات، التي تدعو من خلالها إلى اعتبار الجهة مجالا للقيم الاجتماعية والثقافية والخبرات، وكذا فضاء للموارد والمؤهلات الطبيعية والبشرية، التي يجب تثمينها

كشريك في التنظيم، أن موضوع الندوة حول الجهوية أساسي، يدخل في إطار تنزيل الدستور، وتفعيل مقتضيات اللجنة الاستشارية الملكية حول الجهوية، ومن ضمنها الاستحقاقات الجهوية، وفق القانون التنظيمي الذي سيرى النور في الشهور المقبلة. وتسعى اللجنة في تنظيمها، يضيف البصراوي، إلى تقرب وجهات نظر مختلف الفاعلين في الموضوع، وفتح المجال للتداول فيه. وتوزعت المداخلات في ثلاث جلسات، حول محاور تتعلق بالجهوية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والجهوية كضمانة للولوج المتكافئ للفئات الهشة، ثم المستقبل: جماعات ترابية قوية اقتصاديا ومدجة اجتماعيا، من خلال موضوعات تتوخى البحث في مفهوم الجهوية وعلاقته بالجماعات والنساء والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، ثم التنمية والمشاركة المجتمعية.

والاعتراف بها، مع تاهيل العنصر البشري وتقوية قدراته كي يساهم في التنمية المحلية. وتجاوز المقاربة الأمنية (الضبطية)، وتبني مقاربة تنموية شمولية وحقوقية، إضافة إلى تقوية قدرات النخب السياسية للانخراط بطريقة فعالة وإيجابية في مسلسل تنزيل الديمقراطية للقوانين المنظمة للجهوية.

وأكدت التوصيات على الانخراط في دينامية إعلان الرباط وشجب كل المحاولات، التي تسعى للحد من تحركات المجتمع المدني. وكانت الندوة افتتحت بكلمات لممثلي النسيج الجمعوي، والائتلاف من أجل جهوية ديمقراطية، وحركة بدائل، حول ظروف تنظيم الندوة، والسباق العام الذي أدى إلى لم شتات المكونات الجمعوية العاملة في حقل التنمية والديمقراطية، والأهداف العامة لذلك.

وصرح غلال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال، خريبكة،

مهاجرون شمال المغرب في لائحة الانتظار تقربا للعبور إلى الضفة الأوربية

المبادرة الغربية لتسوية وضعية المهاجرين غير القانونيين تصطدم بمعايير صارمة والمهاجرون يصرون رغم ذلك على المرور نحو الضفة الأوربية

إعداد: عبد الحميد جبران



التعب والقلق، ماريان جداً على محناه، عمر صانغاري، شاب مالي، يبلغ من العمر 27 سنة، يقول إنه لا يعلم بالضبط متى قدم إلى المغرب، لكنه يتذكر فقط أنه دخل الشراة الوطني، يوم 17 فبراير، عبر مدنة الداخلة، التي تبعد بـ600 كيلومترا عن مدينة العيون.

عندما توجه، نهاية الشهر الماضي، إلى ولاية طنجة رفقة صديق إيفغاري، من أجل الاستفسار حول التدابير والإجراءات الضرورية، من أجل الحصول على بطاقة الإقامة في المغرب، أحس ماريانك كمير، بعد الاستقبال، أشار إليه أحد المسؤولين الإسنيين، بالتوجه صوب واحد من المكاتب البالغ عددها 84، والمخصصة لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين في المغرب، منذ إطلاق الرباط، في فاتح يناير الماضي، للمبادرة المكتبية، والقائمة ببدء حملة وطنية للتسوية الاستثنائية لوضعية المهاجرين السريين المستقرين في المغرب، في أجل سنة، والبالغ عددهم حوالي خمسين ألف شخص، وذلك بعد تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقريره حول وضعية المهاجرين غير الشرعيين ببلاندا.

خلف مكتبة من الخشب الصلب، نبيل ماني، رئيس الصفحة المعنية، يستفسر الشاب المالي حول حياته، وهدفه عبر الصحراء، ومشاريعه وأهدافه الحالية والمستقبلية، ليحيد بفرنسية مترددة "كنت أسأس كتره القدم في إحدى فرق القسم الأول في مالي، وتقدمت إلى المغرب من أجل ممارسة الكرة، ولكني لجد ناديا، فانا في حاجة إلى الحصول على بطاقة الإقامة"، وهو يستعمل بديهة عدا من الهواكف الذكية والرقاقات الخاصة بإلحاق الهانغاري، من أجل تزويد السلطات المعنية بترقيم هاتفي صالح، سيخضع مبلغه لالتحجاس، خلال شهرين، من طرف لجنة مكونة من موظفين في الولاية والمصالح الأمنية، والمخابرات، بالإضافة إلى شخصين يمثلان المجتمع المدني، لكن لا مجال للأوامر، فلا حظ لله من أجل التسوية، على اعتبار أنه ليس بإمكانه إلتناج خمس سنوات من الإقامة فوق الشراة الوطني، يقول سلفه شاول، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

الرغم من كونها انخفضت بشكل واضح، بعد بدء عملية التسوية بقول حسن ديانو، مهاجر غني، أنه من قبل كان أفراد الشرطة يوقفونهم خلال الليل، كما أن التصفيفات عليهم كانت شبه يومية، وأضاف، إن أفراد الشرطة يكونون قاسمين أحيانا، لكنهم لا يجعلهم المسؤولين كاملة، لكونهم يتصرفون تحت ضغط أوربا، على حد قوله هنا في حي بوخالف في طنجة، يتذكر الجمع مقتل مهاجر كاميروني يوم 4 جينر من العام الماضي، بعد سقوطه من الطابق الرابع، بعد محاولة أمنية، وهو ما تسبب في غضب في أوساط المهاجرين، وقبل ذلك بشهرين، قتل شاب سغالي في الظروف نفسها، وهو ما يجعل الوضعية تتأزم أكثر، بحسب مسؤول أممي.

خلال مزاولة بعض العمال على غرار الإشتغال في أوراش البناء، فعما يفضل الآخرون أنتقال تحويلات مالية من أفراد أسرهم في بلدانهم، ويعيش عدة كمير منهم في حي بوخالف الشعبي، غير المهذب عن المطار، حيث يكررون شقا في ظروف غير صحية، أو يقومون باستغلال ماني غير مسكونة.

هنا في طنجة، يتعاضب المهاجرون المتصرفون مع بعربات محجبات، في مشهد حقيقي لتعاضب الثقافات، ويقول أحد المسؤولين في الحي، إن حالة الغتصاب جماعي لإحدى ساكنات الحي، أخيرا، من طرف مجموعة من المهاجرين الأفارقة، من شأنه أن يعكس صفا هذا التعاضب، وفي الطرف الآخر، يشككي العديد من المهاجرين من تعرضهم لاعتداءات من طرف المسؤولين الإسنيين، على

صراع للثقافات

بالنسبة إلى أغلب المهاجرين، فمدينة طنجة ليست سوى محطة أخيرة قبل دخول فضاء "سينغين" الأوربي، خصوصا أن المدينة تطلق على الأراضي الإسبانية وجبل طارق، بحكم القرب الجغرافي، غير أن مدينتي سبتة والوحيدان بين القارتين الإفريقية والأوربية، وهما محجبتان على سافة ثمانية كيلومترات بواسطة حواجز شائكة، وأجهزة استشعار إلكترونية، وفي انتظار تجاوز الحواجز المعززة، التي يبلغ طولها بين ثلاثة وستة أمتار، أو العبور للضفة الأخرى مسافة عبر الشاطرة محجبتهم، يعيش عدد كبير من هؤلاء المهاجرين، من خلال ممارسة التسول، أو من

الجانب غير الشرعي وإدماجهم في المجتمع، معتمرا أنها ثورة حكيمة، لكن الشروط والمعايير المعتمدة من طرف السلطات تشكل عائقا للعملية، حسب المختصين، وهو ما يورق بال المهاجرين.

يقول مسؤول في مكتب المهاجرين في طنجة "خلال الأشهر الأولى، استقبلنا مئات الأشخاص يوميا، أما الآن فتعالج أقل من عشرة ظلمات في اليوم"، مضيفا أن المهاجرين الذين لا يتفرون على أوراق الإقامة، يقومون بالإجراءات اللازمة، لكنهم لا يخفون في الوقت نفسه، رغبتهم في العبور إلى إسبانيا، من جهة، يعتبر إريس التري، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هذه المبادرة تعتبر مقاربة أكثر إنسانية وانفتاحا، مشيرا إلى أنه لن تكون مفاجات خلال معالجة الملفات.

إن هذه المبادرة الخاصة لتسوية وضعية المهاجرين تشكل أملا حقيقيا للمهاجرين غير الشرعيين، على الرغم من أن المعايير جد صعبة وصارمة، تشير إلى أن خمس سنوات من الإقامة في المغرب، ينبغي أن تكون مؤشرا وليس شرطا أساسيا يعتمد في عملية التسوية.

التقدمات

منذ إطلاق العملية، لم يتم تسوية وضعية سوى عدد ضئيل من المهاجرين السريين، وهو ما شكل موضوع انتقادات عديدة من جمعيات المجتمع المدني للسلطات المغربية، ويقول عبد اله أومير، استاذ القانون، وعضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مدينة طنجة، إنه لأول مرة نتحدث في المغرب عن تسوية وضعية المهاجرين

L'autonomie de la région du Sahara discutée dans le Conseil des droits de l'homme à Genève

23/06/2014

Les «agissements criminels» du Front Polisario présentés devant la commission africaine des droits de l'homme.

Plusieurs défenseurs des droits de l'homme, marocains et étrangers, ont discuté la pertinence de l'initiative marocaine pour résoudre le conflit du Sahara lors d'un séminaire intitulé «autonomie du Sahara, l'aboutissement d'un processus". Cette rencontre a eu lieu vendredi dernier à Genève en marge des travaux du Conseil des droits de l'homme.

Mr. Lahcen Mahraoui, chercheur et membre du Corcas, y a souligné la crédibilité de l'initiative et l'engagement du Maroc à trouver une solution politique définitive à ce conflit par l'entremise d'une consultation référendaire des populations concernées selon le principe universel de l'autodétermination et des dispositions de la Charte des Nations Unies.

Pour sa part, le sénateur indonésien de la région autonome d'Aceh, Fachrul Razi, éminent militant des droits humains ayant contribué au rétablissement de la paix dans sa région, a soulevé que la région du Sahara dispose d'un grand potentiel de développement devant être investis dans le cadre d'une large autonomie consensuelle. Après avoir présenté l'expérience réussie de l'autonomie dans la province d'Aceh, Razi a exprimé son souhait de voir les parties au conflit du Sahara parvenir à un compromis autour de l'initiative marocaine ; et d'ajouter que cela permettra l'implication de tous les Sahraouis dans le processus de développement en cours dans la région du Sahara. Il a souligné par ailleurs l'efficacité de l'initiative marocaine comme meilleure solution pour l'avenir.

Ce séminaire a été caractérisé par l'intervention de deux ONGs internationales, l'Agence internationale pour la paix et le développement dans la région des Grands Lacs (AIPD) ainsi que le Comité International pour le Respect et l'Application de la Charte Africaine (CIRAC). Ces deux organisations ont souligné la dynamique progressive de développement dans les provinces du sud du royaume, sur la base d'une approche respectant les droits de l'homme et en rappelant la reconnaissance internationale **dont jouit le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et ses comités régionaux à Laâyoune-Smara et Dakhla-Aouserd.**

Pour sa part, Morris Katala, président de l'Agence internationale pour la paix et le développement dans la région des Grands Lacs (AIPD), a déclaré que l'autonomie garantie un meilleur avenir aux populations locales. Elle mettra fin au séparatisme et permettra la réconciliation de tous les sahraouis, ajoutant que les adversaires du Maroc trompent l'opinion internationale en associant le concept universel d'autodétermination à l'indépendance. Cette confusion a causé d'énormes dégâts au continent africain, qui a perdu ainsi l'un des membres fondateurs de l'Organisation de l'unité africain

L'activiste congolais a révélé que son organisation a soumis récemment le dossier des «agissements criminels» du Polisario à la Commission africaine des droits de l'homme. Cette commission a été informée par le passé à ce sujet par de nombreux pays ayant accusé le Polisario de complicité avec le terrorisme international et d'autres réseaux criminels.

Cette rencontre a connu la présentation de l'expérience italienne en matière d'autonomie régionale par Sarah Baresi, présidente de l'Association Protea pour la protection des droits humains. Les participants ont concentré leurs interventions sur la conformité du projet d'autonomie au Sahara marocain aux normes internationales reconnues en la matière et ce, après avoir procédé à des comparaisons de modèles d'autonomie de par le monde. Tous ont souligné que l'initiative marocaine est inspirée des recommandations de l'ONU et des exigences constitutionnelles en vigueur dans les pays voisins du Maroc, géographiquement et culturellement.

<http://www.sahara-online.net/Sahara-Occidental/L%E2%80%99autonomie-de-la-r%C3%A9gion-du-Sahara-discut%C3%A9-dans-le-Conseil-des-droits-de-l'homme-%C3%A0-Gen%C3%A8ve--36-697-12961.aspx>

Le dossier Manouzi déterré par le président tunisien

Moncef Marzouki ordonne l'ouverture d'une enquête

La Tunisie vient de déterrer le dossier de la disparition forcée de Houcine Manouzi. Le président Moncef Marzouki a, en effet, ordonné, le 9 décembre, que soit diligentée une enquête pour déterminer les circonstances dans lesquelles l'enlèvement de ce syndicaliste et militant de l'UNFP se serait déroulé en Tunisie le 29 octobre 1972.

C'est l'un des frères Manouzi rescapés, Abdelkrim, qui aurait présenté au président tunisien son dossier lors d'une réception donnée par celui-ci, en l'honneur d'officiers tunisiens victimes du régime de Ben Ali et que le président Marzouki a réhabilités.

Emprisonné au PF3, après avoir été torturé, Houcine se trouvait en compagnie des militaires ayant participé au coup d'Etat de juillet 1971. Il s'en serait évadé le 12 juillet 1975 en compagnie du lieutenant-colonel Ababou, du capitaine Chellat, de l'aspirant M'zireg, de l'adjudant-chef Akka et des trois frères Bourequat. Le groupe a été arrêté quelques jours plus tard.

Depuis, Houcine ne donnera plus jamais signe de vie.

Hormis un certificat laconique remis à la famille par la DST, le 16 août 2001 et faisant état du décès de Houcine le 17 juillet 1975, sa famille ignore, à ce jour, les circonstances exactes de son décès et l'emplacement où se trouverait sa dépouille.

En 2010, le rapport du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) avait classé son cas parmi 9 cas de disparitions forcées non élucidées.

http://www.libe.ma/Le-dossier-Manouzi-deterre-par-le-president-tunisien_a51375.html



المجلس الوطني يشارك بجنيف

223B

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس بجنيف، في ندوة حول موضوع "المقاولات وحقوق الإنسان"، أحد المواضيع المحورية في برنامج عمل الأمم المتحدة. وتمحورت النقاشات التي تمت في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع إلى الأمم المتحدة، حول تقرير قدم بهذا الشأن من قبل المنتدى الأممي حول المقاولات وحقوق الإنسان، بحضور هنو علالي، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أبرزت علالي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعمل من أجل ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في المقاولات باعتبارها مرجعية من أجل بلورة مخطط وطني في هذا المجال.

وأعلنت عن قرب تنظيم منتدى ثان حول موضوع المقاولات وحقوق الإنسان، مبرزة أن المجلس سينشر سلسلة من التوصيات حول فرص العمل المتاحة للأشخاص في وضعية صعبة والعاملات في القطاع الفلاحي.

وأشارت علالي إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتطلع، علاوة على ذلك، إلى تنظيم أسبوع وطني حول القضاء على ظاهرة تشغيل الأطفال بالمغرب.

Entreprises et droits de l'Homme

Le CNDH participe au débat à Genève

Publié le : 23 juin 2014 - MAP , LE MATIN

Les discussions étaient tenues dans le cadre du CDH de l'ONU.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a pris part, lundi à Genève, à un débat sur "les entreprises et les droits de l'Homme", l'une des thématiques phares à l'ordre du jour des Nations unies. Les discussions tenues dans le cadre du Conseil des droits de l'Homme (CDH) de l'ONU ont tourné autour d'un rapport présenté à ce sujet par le forum onusien sur les entreprises et les droits de l'Homme, en présence de Mme Hennou Allali, membre du CNDH.

Dans ce contexte, Mme Allali a souligné que le conseil national œuvre pour la consécration des principes directeurs BHR (business and human rights) en tant que référence pour un plan d'action national en la matière.

Un deuxième forum national sera organisé sur le thème des entreprises et des droits de l'Homme, a-t-elle indiqué, relevant que le conseil va publier une série de recommandations sur l'employabilité des personnes en situation de handicap et sur la situation des travailleuses agricoles.

Le CNDH envisage en outre d'organiser un séminaire national sur l'éradication du travail des enfants au Maroc, a affirmé Mm Allali.

Il importe dans ce cadre, a-t-elle noté, de mobiliser les organismes d'investissement étrangers pour l'intégration des normes des droits de l'Homme dans les accords de libre-échange et dans les contrats d'investissement.

Elle a d'autre part invité tous les acteurs concernés à débattre sur ce thème lors de la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme qui se tiendra du 27 au 30 novembre prochain à Marrakech. Le conseil avait lancé, en 2012, un dialogue multipartite sur les entreprises et les droits de l'Homme, processus qui a été couronné une année plus tard par la mise en place d'une stratégie sur l'égalité homme-femme dans l'emploi, l'employabilité des personnes en situation de handicap et la lutte contre le travail des enfants.

De même, a-t-elle dit, le CNDH a présenté son avis sur le projet de loi relatif aux travailleurs de maison et élaboré une étude sur l'harmonisation des lois et politiques avec les normes de l'OIT en la matière. S'y ajoutent deux études sur les conditions des travailleuses agricoles et sur l'employabilité des personnes en situation de handicap.

Au volet de la responsabilité des entreprises, Mme Allali a mis l'accent sur les partenariats noués par le conseil avec les organisations professionnelles ainsi que sur le traitement de plaintes relatives aux activités des entreprises.

Les débats au sein du Forum de l'ONU sur les entreprises et les droits de l'Homme se focalisent entre autres sur l'accès des victimes aux recours judiciaires et non judiciaires et la situation des défenseurs des droits humains confrontés aux violations des entreprises.

http://www.lematin.ma/express/2014/entreprises-et-droits-de-l-homme_le-cndh-participe-au-debat-a-geneve/204648.html

Mariages précoces 39.000 filles mariées par jour

Publié le : 24 juin 2014 - MAP

Le mariage d'enfants anéantit l'avenir des jeunes filles. Elles ne peuvent plus étudier. Elles n'ont plus la possibilité de choisir leur partenaire et doivent supporter cette frustration tout le reste de leur vie. Ph : caseeworld.com

Quelque 39.000 filles contraintes de se marier par jour. Selon le Fonds des Nations unies pour la population (Fnuap), plus de 142 millions de filles se seront mariées entre 2011 et 2020.

Près de 39.000 filles sont contraintes de se marier chaque jour dans le monde, en violation de leurs droits les plus élémentaires, a indiqué lundi la directrice exécutive du Fonds des Nations unies pour la population (Fnuap), Kate Gilmore.

Lors d'un débat à Genève du Conseil des droits de l'Homme sur «le mariage d'enfants», la responsable onusienne a déploré les «retombées énormes» des mariages précoces et forcés sur les droits de l'Homme.

«Le mariage forcé prive une fille de son enfance et de sa participation active dans ce monde. Une jeune fille est davantage susceptible d'être retirée de l'éducation et susceptible de devenir enceinte», a ajouté Kate Gilmore.

D'après cette instance de l'Onu, «le risque de violence sexuelle est plus élevé pour les jeunes filles qui ont été forcées de contracter une union non choisie».

Au cours de cette conférence-débat, la Haut-commissaire adjointe aux droits de l'Homme, Flavia Pansieri, a précisé que d'ici à 2020, 142 millions de femmes auront été mariées dans de telles conditions «si rien n'est fait».

«La racine du mal est à chercher d'abord dans les inégalités et les rapports de force entre les sexes qui entraînent la soumission des femmes, puis dans la pauvreté qui motive une volonté d'assurer la sécurité économique des jeunes filles», a-t-elle expliqué.

En réalité, a-t-elle dit, le mariage et les grossesses précoces constituent bel et bien des obstacles à l'emploi et à l'éducation des filles et des jeunes femmes, de même qu'ils sont à l'origine de problèmes de santé pour les jeunes mères.

Pour remédier à cette problématique, les conférenciers ont invité les Etats à «interdire les pratiques néfastes que sont les mariages précoces et prévoir des sanctions contre les responsables de violations de la loi».

Le Conseil des droits de l'Homme de l'Onu a, dans ce cadre, été saisi du rapport du Haut-commissariat sur la prévention et élimination des mariages d'enfants, des mariages précoces et des mariages forcés.

Ont participé à ce débat de haut niveau plusieurs experts internationaux, des représentants d'organisations internationales ainsi que des diplomates représentant les pays membres du conseil, dont le Maroc.

Y a aussi pris part le Conseil national des droits de l'Homme qui a mis en lumière les efforts déployés dans le Royaume pour contribuer à l'élimination du phénomène du mariage d'enfants.

http://www.lematin.ma/express/2014/mariages-precoces_39000-filles-mariees-par-jour/204678.html

ONU : Quelque 39.000 filles contraintes de se marier par jour

24/06/2014 | Classé sous: [Social,Société](#) | Publié par: [LNT](#)

Près de 39.000 filles sont contraintes de se marier chaque jour dans le monde, en violation de leurs droits les plus élémentaires, a indiqué lundi la directrice exécutive du Fonds des Nations unies pour la population (FNUAP), Kate Gilmore.

Lors d'un débat à Genève du Conseil des droits de l'Homme sur "le mariage d'enfants", la responsable onusienne a déploré les "retombées énormes" des mariages précoces et forcés sur les droits de l'Homme.

"Le mariage forcé prive une fille de son enfance et de sa participation active dans ce monde. Une jeune fille est davantage susceptible d'être retirée de l'éducation et susceptible de devenir enceinte", a ajouté Mme Gilmore.

D'après cette instance de l'ONU, "le risque de violence sexuelle est plus élevé pour les jeunes filles qui ont été forcées de contracter une union non choisie".

Au cours de cette conférence-débat, la Haut-commissaire adjointe aux droits de l'Homme, Flavia Pansieri, a précisé que d'ici à 2020, 142 millions de femmes auront été mariées dans de telles conditions "si rien n'est fait".

"La racine du mal est à chercher d'abord dans les inégalités et les rapports de force entre les sexes qui entraînent la soumission des femmes, puis dans la pauvreté qui motive une volonté d'assurer la sécurité économique des jeunes filles", a-t-elle expliqué.

En réalité, a-t-elle dit, le mariage et les grossesses précoces constituent bel et bien des obstacles à l'emploi et à l'éducation des filles et des jeunes femmes, de même qu'ils sont à l'origine de problèmes de santé pour les jeunes mères.

Pour remédier à cette problématique, les conférenciers ont invité les Etats à "interdire les pratiques néfastes que sont les mariages précoces et prévoir des sanctions contre les responsables de violations de la loi".

Le Conseil des droits de l'Homme de l'ONU a, dans ce cadre, été saisi du rapport du Haut-commissariat sur la prévention et élimination des mariages d'enfants, des mariages précoces et des mariages forcés.

Ont participé à ce débat de haut niveau plusieurs experts internationaux, des représentants d'organisations internationales ainsi que des diplomates représentant les pays membres du conseil, dont le Maroc.

Y a aussi pris part le Conseil national des droits de l'Homme qui a mis en lumière les efforts déployés dans le Royaume pour contribuer à l'élimination du phénomène du mariage d'enfants.

<http://www.lnt.ma/societe/onu-quelque-39-000-filles-contraintes-de-se-marier-par-jour-105703.html>

Heil Abdelaziz !

Par Hakim ARIF le 24 juin 2014.

Publié sous Politique

Tags: CNDH

J'aime 0 Twitter 1 g+ 0

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Essabar, a appelé, vendredi à Genève, à une stratégie internationale pour la lutte contre la traite des Marocains séquestrés dans les camps de Tindouf, rapporte nos confrères de la MAP. Sebbar a appelé la communauté internationale à accorder une attention particulière aux femmes et aux enfants sahraouis dans les camps. Cette communauté internationale ne sait peut-être pas que le modèle hitlérien existe toujours en Algérie. Les séquestrés vont passer un été très dur avec des chaleurs extrêmes. Ici, seuls les chefs ont droit à la clim.



MOHAMED ESSABAR

<http://lobservateurdumaroc.info/2014/06/24/heil-abdelaziz/>

Maroc: Le Conseil national des droits de l'Homme participe au débat à Genève

MAP

mardi 24 juin 2014 10:06

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a pris part, lundi à Genève, à un débat sur "les entreprises et les droits de l'Homme", l'une des thématiques phares à l'ordre du jour des Nations unies. Les discussions tenues dans le cadre du Conseil des droits de l'Homme (CDH) de l'ONU ont tourné autour d'un rapport présenté à ce sujet par le forum onusien sur les entreprises et les droits de l'Homme, en présence de Mme Hennou Allali, membre du CNDH.

Dans ce contexte, Mme Allali a souligné que le conseil national œuvre pour la consécration des principes directeurs BHR (business and human rights) en tant que référence pour un plan d'action national en la matière.

Un deuxième forum national sera organisé sur le thème des entreprises et des droits de l'Homme, a-t-elle indiqué, relevant que le conseil va publier une série de recommandations sur l'employabilité des personnes en situation de handicap et sur la situation des travailleuses agricoles.

Le CNDH envisage en outre d'organiser un séminaire national sur l'éradication du travail des enfants au Maroc, a affirmé Mm Allali.

Il importe dans ce cadre, a-t-elle noté, de mobiliser les organismes d'investissement étrangers pour l'intégration des normes des droits de l'Homme dans les accords de libre-échange et dans les contrats d'investissement.

Elle a d'autre part invité tous les acteurs concernés à débattre sur ce thème lors de la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme qui se tiendra du 27 au 30 novembre prochain à Marrakech.

Le conseil avait lancé, en 2012, un dialogue multipartite sur les entreprises et les droits de l'Homme, processus qui a été couronné une année plus tard par la mise en place d'une stratégie sur l'égalité homme-femme dans l'emploi, l'employabilité des personnes en situation de handicap et la lutte contre le travail des enfants.

De même, a-t-elle dit, le CNDH a présenté son avis sur le projet de loi relatif aux travailleurs de maison et élaboré une étude sur l'harmonisation des lois et politiques avec les normes de l'OIT en la matière.

S'y ajoutent deux études sur les conditions des travailleuses agricoles et sur l'employabilité des personnes en situation de handicap.

Au volet de la responsabilité des entreprises, Mme Allali a mis l'accent sur les partenariats noués par le conseil avec les organisations professionnelles ainsi que sur le traitement de plaintes relatives aux activités des entreprises.

Les débats au sein du Forum de l'ONU sur les entreprises et les droits de l'Homme se focalisent entre autres sur l'accès des victimes aux recours judiciaires et non judiciaires et la situation des défenseurs des droits humains confrontés aux violations des entreprises.

<http://www.maghrebemergent.com/actualite/breves/fil-maghreb/item/38532-maroc-le-conseil-national-des-droits-de-l-homme-participe-au-debat-a-geneve.html>

Conseil des droits de l'homme: réunion-débat sur l'élimination des mariages d'enfants, des mariages précoces et des mariages forcés

Conseil des droits de l'homme

APRES MIDI

23 juin 2014

Le Conseil des droits de l'homme a tenu, cet après-midi, une réunion-débat sur la prévention et l'élimination des mariages d'enfants, des mariages précoces et des mariages forcés. Le débat a été ouvert par Mme Flavia Pansieri, Haut-Commissaire adjointe aux droits de l'homme.

Les panélistes, animés par Mme Yvette Stevens, Représentante permanente de Sierra Leone auprès de l'Office des Nations Unies à Genève, étaient les suivants: Mme Violetta Neubauer, présidente du groupe de travail sur les pratiques néfastes du Comité pour l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes; Mme Kate Gilmore, Directrice exécutive adjointe du Fonds des Nations Unies pour la population (FNUAP); Mme Pooja Badarinath, Coordinatrice de programme à Advocacy and Research; Mme Soyata Maiga, Rapporteuse spéciale sur les droits des femmes de la Commission des droits de l'homme et de peuples de l'Union africaine; M. Ayman Sadek, responsable de programme pour Plan International en Haute-Égypte. Mme Nyaradzayi Gumbonzvanda, Ambassadrice de bonne volonté de l'Union africaine pour la campagne visant à mettre fin aux mariages précoces et forcés a également pris la parole.

La Haut-Commissaire adjointe a déclaré que les racines du mal sont à chercher dans les inégalités et les rapports de force entre les sexes, ainsi que dans la pauvreté. Pour combattre les mariages d'enfants, les mariages précoces et les mariages forcés, les États doivent veiller à imposer un âge minimum pour le mariage, interdire les pratiques néfastes et inciter les jeunes filles à poursuivre leur scolarité.

Mme Neubauer a pour sa part déclaré que le Comité pour l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes avait récemment décidé de changer sa terminologie et de parler désormais de «mariage d'enfants» pour tout mariage de personnes de moins de 18 ans et de «mariages forcés» pour d'autres type de mariages sous contrainte. Mme Gilmore a chiffré à 39 000 filles par jour le nombre de filles contraintes de se marier. Cette situation conduit évidemment à une violation des droits sexuels et reproductifs des femmes et des filles, a ajouté Mme Badarinath; en outre, le risque de violence sexuelle est plus élevé pour les jeunes filles qui ont été forcées de se marier. Elle a souligné que souvent, les efforts de prévention ne se sont pas attaqués aux causes profondes et ont donc eu des résultats peu satisfaisants. À ce égard, en dépit de lois, 23% des jeunes filles égyptiennes se marient avant leurs 18 ans, a observé M. Sadek, qui a souligné que c'est avec les chefs communautaires qu'il faut instaurer un dialogue. Pour sa part, la Commission des droits de l'homme et de peuples de l'Union africaine ne manque jamais de recommander à ses membres de prendre des mesures urgentes pour supprimer les comportements néfastes, assurer la scolarisation des filles, imposer un âge minimal du mariage et sensibiliser les policiers, magistrats et les communautés du bien-fondé des mesures de protection des filles. Mme Gumbonzvanda

a ajouté qu'il est de la responsabilité de tous de s'attaquer à ce problème et elle a suggéré que le Conseil adopte chaque année une résolution sur le sujet.

Dans le tour de débat qui a suivi, toutes les délégations ont exprimé leur rejet et leur condamnation du mariage précoce et forcé. Pour de nombreuses délégations, ces pratiques ne sont rien de moins qu'une des pires formes de violation des droits de l'homme, une atteinte grave aux droits des filles et des femmes, assimilable à l'esclavage et qui perpétue et condamne les sociétés qui la pratiquent au sous-développement. Quoi qu'il en soit, elles ne sont ni prescrites, ni recommandées par aucune religion. Si ces pratiques persistent, c'est que les pays n'ont pas pris toutes les mesures pour les combattre. De surcroît, certains pays sont même tentés par la régression et veulent réduire l'âge minimum du mariage. Des délégations ont en outre présenté les mesures prises par leurs autorités pour lutter contre ce phénomène, notamment par le biais de campagnes de sensibilisation et de prévention, ou de mesures répressives à l'encontre des personnes qui poussent au mariage forcé ou précoce. Certains pays ont en outre plaidé de s'en prendre aux causes profondes de ce fléau, notamment la pauvreté.

Les délégations suivantes ont participé à ce débat: Union africaine, Éthiopie (Groupe africain), Union européenne, Autriche, Norvège (pays nordiques), Costa Rica (Communauté des États d'Amérique latine et des Caraïbes), Égypte (Groupe arabe), Canada, Fonds des Nations Unies pour l'enfance (UNICEF), Monténégro, Spain, Maldives, Belgique, Israël, États-Unis, Congo, France, Italie, Pays Bas, Honduras, Estonie, Royaume-Uni, Iran, Angola, Syrie. Ont également participé aux échanges **le Conseil national des droits de l'homme du Maroc et plusieurs organisations non gouvernementales**: Plan International, Alliance internationale d'aide à l'enfance, Centre for Reproductive Rights, Verein Sudwind Entwicklungspolitik et British Humanist Association.

Demain matin à 9 heures, le Conseil doit conclure le débat sur l'Examen périodique universel, avant d'ouvrir le débat général sur la situation des droits de l'homme en Palestine et dans les autres territoires arabes occupés. Il a été indiqué qu'en raison de questions logistiques, le débat interactif sur le Soudan du Sud ne pourra probablement pas se tenir comme prévu demain après-midi.

Réunion-débat sur les mariages d'enfants, les mariages précoces et les mariages forcés

Introduction

MME FLAVIA PANSIERI, Haut-Commissaire adjointe aux droits de l'homme, a déclaré que les mariages d'enfants, les mariages précoces et les mariages forcés ont des effets profonds sur les filles et les jeunes femmes concernées. D'ici à 2020, 142 millions de femmes – soit 39 000 par jour – auront été mariées dans de telles conditions si rien n'est fait. La racine du mal est à chercher d'abord dans les inégalités et les rapports de force entre les sexes qui entraînent la soumission des femmes; puis dans la pauvreté, qui

motive une volonté d'assurer la sécurité économique des jeunes filles. Mais en réalité, le mariage et les grossesses précoces constituent bel et bien des obstacles à l'emploi et à l'éducation des filles et des jeunes femmes, de même qu'ils sont à l'origine de problèmes de santé pour les jeunes mères.

Au chapitre des remèdes, les États doivent veiller absolument à ce que les jeunes mariés, hommes et femmes, soient âgés d'au moins 18 ans et qu'ils donnent leur consentement éclairé. Les États doivent aussi interdire les pratiques néfastes, notamment le mariage d'enfants et les mariages précoces, et prévoir des sanctions contre les responsables de violations de la loi. Il faut également inciter les jeunes filles à poursuivre leur scolarité. Des cours d'éducation sexuelle adaptés aux différents publics doivent être dispensés. Femmes et filles doivent aussi être en mesure de connaître et de faire valoir leurs droits au regard du mariage. Les réseaux électroniques facilitent le dialogue en permettant la création d'espaces sécurisés virtuels au sein desquels les filles et les jeunes femmes peuvent se rassembler et militer pour le changement.

Le Conseil des droits de l'homme est saisi du rapport du Haut-Commissariat sur la prévention et élimination des mariages d'enfants, des mariages précoces et des mariages forcés (A/HRC/26/22).

MME YVETTE STEVENS (Sierra Leone), animatrice du débat, a rappelé que la question des mariages précoces et forcés est une question de droits de l'homme. Ce type de mariage doit être éliminé car il empêche la réalisation de six objectifs du Millénaire pour le développement sur huit. Le débat se déroule à point nommé alors que se prépare le programme de développement pour l'après-2015, dans lequel il est impératif d'inclure l'élimination des mariages forcés et précoces.

Exposés des experts

MME VIOLETTA NEUBAUER, Présidente du Groupe de travail sur les pratiques néfastes du Comité pour l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes, a rappelé que, malgré le caractère imprescriptible des droits de l'homme, les atteintes aux droits des femmes commencent souvent dès la naissance. Des fillettes deviennent des fiancées dès leur plus jeune âge. Le Comité constate combien est courante la pratique du mariage forcé ou précoce des enfants. Les fillettes sont en outre souvent vendues pour payer les dettes de la famille. Le Comité pour l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes a décidé récemment de changer sa terminologie et de parler désormais de «mariage d'enfants» pour tout mariage de personnes de moins de 18 ans et de «mariages forcés» pour d'autres types de mariages sous contrainte.

MME KATE GILMORE, Directrice exécutive adjointe du Fonds des Nations Unies pour la population (FNUAP) a déclaré que les conséquences des mariages précoces et forcés sur les droits de l'homme sont énormes. Ainsi, près de des 39 000 filles par jour sont contraintes de contracter une union non choisie. Cela fait 2 filles par seconde, a-t-elle chiffré, insistant sur le caractère excessif et discriminatoire de ce phénomène. Le mariage forcé prive une fille de son enfance, de sa participation active dans ce

monde, de la réalisation de soi dans ce monde. Une jeune fille est davantage susceptible d'être retirée de l'éducation et susceptible de devenir enceinte. Dans les pays en développement, un quart des adolescentes mariées ou vivant en union n'ont pas accès aux contraceptifs. Nombreuses sont celles qui sont victimes de violences sexuelles.

MME POOJA BADARINATH, Coordinatrice de programme à Advocacy and Research (CREA) a souligné que souvent, les efforts de prévention ne se sont pas attaqués aux causes profondes et ont donc eu des résultats peu satisfaisants. Les mariages précoces et forcés conduisent à une violation des droits sexuels et reproductifs des femmes et des filles. L'impact du mariage des enfants en matière de santé sexuelle et reproductive est bien connu; et le risque de violence sexuelle est plus élevé pour les jeunes filles qui ont été forcées de se marier. En même temps, beaucoup de pays ne condamnent pas cette forme de violence. Les filles mariées sont également à risque de subir la violence sous la forme de coercition en matière de reproduction. En portant l'attention sur les mariages précoces et forcés, il faut aussi se pencher sur la question du consentement, notamment dans un contexte où le consentement des enfants et adolescents évolue. Dans la plupart des pays il est fixé à 16 ou 18 ans.

MME SOYATA MAIGA, Rapporteuse spéciale sur les droits des femmes de la Commission des droits de l'homme et des peuples de l'Union africaine, a déclaré que la persistance des pratiques néfastes pour les femmes et les filles est une source de préoccupation constante pour la Commission. La Commission ne manque jamais d'aborder ce problème lors de l'examen des rapports périodiques des États membres. Elle leur recommande notamment de prendre des mesures urgentes pour supprimer les comportements néfastes pour la santé des filles, pour assurer leur scolarisation et pour interdire toute dispense à l'âge minimal du mariage, qui doit être porté à 18 ans pour les deux sexes. La Commission recommande en outre que les magistrats et policiers soient sensibilisés aux droits des jeunes filles. Plus généralement, la Commission recommande que les États agissent pour convaincre les communautés du bien-fondé des mesures de protection des filles, notamment en mettant à contribution les chefs religieux.

M. AYMAN SADEK, responsable de programme pour Plan International en Haute-Égypte, a observé que malgré les dispositions de la loi, 23% des jeunes filles égyptiennes se marient avant leurs 18 ans. Plan International s'efforce d'abord de briser le silence contre cette pratique profondément ancrée dans la culture et la tradition. L'organisation informe, pour ce faire, les chefs communautaires des effets négatifs du mariage d'enfants. Elle œuvre aussi à l'autonomisation des femmes et des filles en appliquant une méthode basée sur la dynamique de groupe. De son expérience Plan International tire la conclusion qu'il ne suffit pas de travailler avec les filles: il faut aussi atteindre les garçons et les hommes, qui jouent un rôle déterminant pour briser le cycle du mariage précoce. L'organisation constate aussi qu'il faut nouer un dialogue avec les chefs traditionnels et communautaires, dont l'influence sur les familles et les communautés est très forte.

MME NYARADZAYI GUMBONZVANDA, Ambassadrice de bonne volonté de l'Union africaine pour la campagne visant à mettre fin aux mariages précoces et forcés, a déclaré qu'il est de la responsabilité de

tous de s'attaquer à ce problème qui touche des millions de filles et de femmes dans le monde. Selon elle, le Conseil doit adopter une résolution annuelle interdisant cette pratique. La communauté internationale doit s'engager à mettre cette question à l'ordre du jour du programme de développement pour l'après-2015, en insistant sur le lien avec la pauvreté. Il faut par ailleurs que le débat ait lieu dans les sociétés. Mme Gumbonzvanda a appelé les chefs de file, notamment religieux, à se saisir de la question et à se mobiliser pour que les fillettes puissent jouir de leurs droits humains.

Débat interactif

Le phénomène des mariages précoces et forcés n'est rien de moins qu'une des pires formes de violation des droits de l'homme, a dit l'Espagne, pour qui ce phénomène n'a pas de répercussions que pour les seules victimes, mais aussi pour l'ensemble de la société concernée, qui se contraint elle-même au sous-développement en perpétuant cette pratique. Cette pratique est néfaste pour les droits des filles, a renchéri l'Égypte au nom du Groupe arabe, ajoutant aussi qu'aucun précepte religieux ne justifie ou n'encourage cette pratique.

Le Costa Rica, au nom de la Communauté des États d'Amérique latine et des Caraïbes, a observé que la première cause de mortalité chez fillettes dans le monde est la grossesse précoce et les complications qui en résultent. Cette pratique sape en effet les droits des filles et des femmes, a également reconnu l'Éthiopie au nom du Groupe africain. Cependant, elle reste liée à des situations de pauvreté qu'il faut combattre. C'est pourquoi l'Union africaine a lancé une campagne pour mettre fin à ces pratiques, aboutissant à ce que des États prennent des mesures à la fois de prévention et répressives. L'Union européenne, dont la lutte contre cette pratique est inscrite parmi ses priorités, a mis en place un plan stratégique qui vise à éliminer les pratiques néfastes et les normes sociales qui autorisent le mariage forcé et précoce.

L'Autriche au nom d'un groupe de pays, s'est pour sa part félicitée de ce débat, en raison du nombre important des victimes de ce phénomène. Si les conséquences sont importantes chez les filles, les garçons aussi sont touchés; il faut s'attaquer aux sources de cette pratique, à savoir la pauvreté et les discriminations. Le Honduras a déclaré que la lutte contre le mariage précoce passe, notamment, par des mesures contre la pauvreté et l'exclusion, ainsi que par le soutien à la scolarisation des jeunes filles. Les jeunes filles mariées doivent avoir accès à des possibilités d'emploi et de formation. La Norvège, au nom des pays nordiques, a observé que l'interdiction ne suffit pas en elle-même à éliminer ce fléau. Il faut aller au-delà et chercher d'autres moyens. Le mariage forcé n'est en tout cas pas l'apanage des milieux pauvres. Les familles riches y ont également recours dans le but de perpétuer une forme de noblesse, ont de leur côté nuancé les Maldives, pays où la pratique a cours.

Le Canada a déclaré que maintenant que la communauté internationale est sensibilisée et engagée à faire quelque chose, il faut maintenant qu'elle passe à l'action, se félicitant des initiatives déjà prises par certains. Mais comment faire en sorte que les bonnes pratiques puissent être mise en œuvre ailleurs? Pour que les programmes soient efficaces, il faut que les acteurs et parties prenantes locales se

les approprient, a souligné le Fonds des Nations Unies pour l'enfance, acteur majeur de la protection des droits de l'enfant.

Les États-Unis ont observé que ces pratiques sont bien souvent assimilables à l'esclavage. Les États-Unis remarquent en outre que les filles scolarisées dans le secondaire courent six fois moins de risque de mariage précoce que les autres. Pour l'Italie, le Royaume-Uni, le Honduras et les Pays-Bas, la lutte contre le mariage précoce devrait figurer à titre d'objectif indépendant, accompagné de cibles spécifiques, dans le programme de développement pour l'après-2015. L'Angola a observé que le mariage précoce a des conséquences négatives sur l'intégration économique des jeunes femmes concernées.

Au Monténégro, comme en Belgique, l'âge minimum du mariage est de 18 ans et la loi punit de prison quiconque contraint une fille au mariage, ont déclaré les deux représentants. Le Congo a déclaré avoir fixé à 21 et 18 ans l'âge du mariage pour les hommes et les femmes, respectivement, des exceptions étant possibles. Malheureusement, les enquêtes démographiques montrent que ces dispositions sont mal respectées. Pour y remédier, les autorités misent sur l'information, la sensibilisation et le renforcement des compétences des personnes concernées. La Syrie impose comme conditions au mariage, outre un plancher fixé à 18 ans, un autre critère formel lié à la différence d'âge entre les deux époux: un juge peut refuser d'enregistrer une union si cette différence ne lui semble pas raisonnable. Israël a relevé que de nombreux pays n'ont pas encore modifié les lois et politiques contre les facteurs sous-jacents qui expliquent la persistance du problème des mariages précoces. En cas de demande de mariage par un mineur, la loi israélienne prévoit un encadrement et un contrôle stricts par le système judiciaire et les services sociaux.

La France a présenté les mesures qu'elle a déjà prises pour éradiquer les mariages précoces: soutien aux agences gouvernementales des Nations Unies, ratification du Conseil de l'Europe sur la prévention et la lutte contre la violence à l'égard des femmes, réforme du code civil et adoption d'une loi, en 2013, pour pénaliser les manœuvres visant à contraindre une personne à contracter un mariage à l'étranger. Le Royaume-Uni punit ce même délit de l'emprisonnement. L'Estonie a déclaré qu'il faut donner aux femmes et aux jeunes filles les moyens de prendre en mains leur vie privée. Les Pays-Bas ont plaidé pour l'accès libre et gratuit à l'avortement, afin de limiter les conséquences médicales du mariage précoce. La loi de l'Iran permet au juge d'annuler purement et simplement un mariage précoce. L'Iran a par ailleurs souligné que le mariage précoce n'est pas seul en cause : les relations sexuelles précoces ont elles aussi des effets délétères sur le développement des jeunes, notamment au plan scolaire.

S'agissant des institutions nationales des droits de l'homme et des organisations non gouvernementales, le Conseil national des droits de l'homme du Maroc a constaté avec inquiétude la forte augmentation des mariages de mineurs favorisée par la tendance des juges marocains d'accorder des dispenses systématiques. Dix pourcent des mariages au Maroc concernent de jeunes mineures. Le consentement au mariage des mineures étant impossible, le Centre recommande au gouvernement de modifier les articles du code de la famille pour interdire cette pratique.

L'Alliance internationale d'aide à l'enfance a souligné l'isolement social et psychologique dans lequel vivent souvent les jeunes filles mariées trop jeunes. Une étude dans les camps de réfugiés syriens en Jordanie montre qu'une jeune fille sur cinq a été mariée avant l'âge de 18 ans: on a clairement affaire à une stratégie de survie économique. Plan International s'est dit convaincu qu'il serait possible de supprimer les mariages précoces en une génération moyennant la volonté politique nécessaire. Le Centre for Reproductive Rights a observé qu'il y a souvent un fossé entre les lois et les mécanismes de mise en œuvre. C'est pour cela que les États doivent être rendus responsables des lois qu'ils adoptent. Les lois ne suffisent en effet pas, surtout si elles sont plutôt régressives comme en Iran et en Iraq où des lois réduisant l'âge du mariage à 9 ans ont été proposées, a observé la British Humanist Association, rejointe dans cette critique par Verein Sudwind Entwicklungspolitik, qui a également attiré l'attention sur la situation en Iran.

Conclusions

MME MAIGA a déclaré que la persistance du problème s'explique par plusieurs facteurs, notamment la faiblesse du statut juridique des femmes et des enfants au sein de la famille et des communautés, l'existence de dispositions discriminatoires dans les textes juridiques et la coexistence de plusieurs sources de droit, dont le droit coutumier. La Rapporteuse spéciale a espéré que la campagne de sensibilisation lancée par l'Union africaine permettrait de mobiliser une volonté politique forte en faveur du respect de droits des filles, volonté politique qui fait défaut à l'heure actuelle.

Mme Maiga a rappelé qu'il fallait aller plus loin dans le partage des bonnes pratiques. Le débat a montré l'existence d'un climat positif mais, au-delà de la vision, il faut une synergie de stratégie et d'action qui doivent être soutenues par des ressources financières suffisantes. Le Conseil des droits de l'homme devrait continuer de soutenir et mobiliser les organes de droits de l'homme sur la question, mais la collaboration des États, des institutions nationales des droits de l'homme et des organisations non gouvernementales. Les États devraient notamment soutenir les initiatives prises au niveau de l'Union africaine, l'Afrique étant le continent le plus affecté par les mariages précoces.

M. SADEK, s'agissant de l'impact des programmes de lutte contre les mariages d'enfants et précoces qui ont eu du succès en Haute Égypte, a cité le cas d'une fillette promise au mariage que son père a finalement, après des consultations dans le village, renoncé à marier et a renvoyé à l'école. M. Sadek a expliqué que des familles sélectionnées font du porte à porte pour informer la population des risques liés aux mariages précoces et tenter de les convaincre. On parvient ainsi à créer des zones exemptes de mariages précoces avec le soutien des communautés, ce qui suppose aussi un travail auprès des dignitaires religieux et traditionnels.

En conclusion, M. Sadek a souligné le lien étroit entre les mariages d'enfants et forcés, les mutilations génitales féminines et l'abandon scolaire. Pour combattre les mariages précoces, la meilleure voie consiste à mobiliser les chefs traditionnels et religieux. La plupart d'entre eux manquent de l'information

appropriée et il faut donc la leur apporter. Il faut aussi inclure les dirigeants dans les comités de protection de l'enfant. M. Sadek a ajouté qu'il ne pourrait y avoir de changement effectif dans les familles sans participation des enfants, garçons et fillettes, eux-mêmes, ainsi que des hommes. Quant à l'éducation, elle joue un rôle primordial mais doit être connectée à la société.

MME BARINATH a estimé que l'éducation est la clef qui permet aux jeunes filles de se déterminer sur les mariages précoces. Les différents programmes des institutions onusiennes telles que le Fonds des Nations Unies pour l'enfance ou le Fonds des Nations Unies pour la population sont précieux pour les programmes d'éducation sexuelle, qui sont décisifs pour les programmes mis en œuvre.

Mme Bararinath a rappelé qu'il fallait inscrire la question des mariages précoces et forcés dans un cadre plus large de droits de l'homme, et notamment celui des violences sexuelles et sexistes. Elle a mis l'accent sur la nécessité de travailler avec les jeunes filles elles-mêmes dans la cadre d'un vrai partenariat et non d'une approche paternaliste, en mettant l'accent sur l'information.

MME NEUBAUER a rappelé que la Convention pour l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes impose des mesures qui doivent être efficaces, c'est-à-dire permettre d'atteindre les objectifs fixés par la Convention. Dans le domaine des mariages précoces, l'objectif est que les États imposent un âge minimum du mariage qui devrait être celui de la majorité, soit 18 ans. Il peut y avoir des exceptions en matière d'âge du mariage mais celui-ci ne devrait jamais être de moins de 16 ans. En outre, pour toute exception à l'âge légal normal, un juge doit pouvoir entendre la jeune fille et recevoir son consentement éclairé.

Mme Neubauer a rappelé la recommandation générale préparée conjointement par le Comité pour l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes et le Comité des droits de l'enfant et qui devrait être adoptée cette année par les comités. Les deux comités ont désormais des procédures leur permettant de demander des comptes au niveau international en cas de violations graves ou systématiques de l'une ou l'autre convention. Elle a toutefois regretté que le nombre des adhésions aux Protocoles facultatifs des deux Conventions restent sensiblement plus faible que celui des adhésions aux Conventions elles-mêmes, qui sont presque universelles.

MME GILMORE a déclaré que lorsque les parents comprennent les risques des mariages précoces pour leurs filles, les mentalités changent. Toutefois, il faut pour cela que l'environnement social et politique soit favorable. L'éducation est décisive. Une jeune fille ne peut pas en même temps être en âge d'être mariée mais pas en âge d'avoir accès à l'éducation sexuelle; avoir l'âge d'être mère mais pas celui de prendre des décisions. Pour le Fonds des Nations Unies pour la population (FNUAP), on se trouve dans une époque charnière: si on change demain la vie des fillettes menacées d'un mariage précoce, on sauve l'humanité.

Mme Gilmore a ensuite souligné que la question des mariages précoces et forcés montre à quel point les droits de l'homme concernent des domaines de la sphère privée et intime. Il faudrait éviter, dans le contexte du programme de développement pour l'après-2015, de séparer le développement de la paix et

la sécurité. Les droits de l'homme doivent être au cœur du programme de développement pour l'après-2015. La parité devra être un pilier de ce programme et il faudra assurer la scolarisation des filles et adolescentes, y compris l'accès à l'éducation sur la santé sexuelle et reproductive.

L'animatrice, MME STEVENS, a résumé le débat en notant que la question des mariages précoces et forcés est avant tout une question de droits de l'homme, et dont le Conseil doit rester saisi. Les lois sont certes nécessaires mais ne suffisent pas et une approche globale est indispensable. Même si la question fait bien partie du programme de développement pour l'après-2015, il faudra encore définir les indicateurs de progrès. Il reste donc beaucoup de travail pour éliminer les mariages précoces et forcés.

<http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14760&LangID=F>